الأمم المتحدة S/2007/624

مجلس الأمن

Distr.: General
23 October 2007
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن السودان

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدّم عملا بالفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٩٠ (٢٠٠٥)، التي طلب فيها المجلس أن أداوم على إطلاعه بانتظام على التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، واحترام وقف إطلاق النار وتنفيذ ولاية الأمم المتحدة في السودان. ويقدم التقرير تقييما للحالة في البلد عموما منذ تقديم تقريري السابق إلى المجلس، المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/500)، فضلا عن معلومات مستكملة عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة في السودان وتوصية بتمديد ولاية البعثة التي تنتهي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

ثانيا – تنفيذ العناصر الرئيسية لاتفاق السلام الشامل

٢ – لم يحرز الطرفان تقدما يذكر خلال الفترة قيد الاستعراض بشأن المسائل المعلّقة الرئيسية المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، أي وضع أبيي، وترسيم حدود عام ١٩٥٦ بين شمال السودان وجنوبه، وإنجاز الترتيبات الأمنية والأعمال التحضيرية للانتخابات. كما لم يحرز تقدم في مجال التشريعات اللازمة لتنفيذ اتفاق السلام الشامل نظرا لاستمرار عطلة الجمعية التشريعية خلال شهر رمضان المبارك. وفي نفس الوقت، ظلت الحالة الأمنية تتسم بالهدوء، وإن كانت متفجرة. وفي حين أمكن تسوية المواجهة بين القوات المسلحة للطرفين في المُجلد، جنوب كردفان، في ٧ أيلول/سبتمبر بالوسائل السلمية، فقد ازداد التوتر حول حدود عام ١٩٥٦ المتنازع عليها.

٣ – وازداد توتر العلاقة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بسبب التقدم البطيء في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وخلال زيارتي التي قمت بها إلى السودان، في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، ناشدت الطرفين تسوية خلافاتهما بشأن المسائل المعلّقة الرئيسية وأكدت أن الأمم المتحدة مستعدة لمساعدتهم في هذا الصدد. بيد أنه كما هو

مبيّن لاحقا في هذا التقرير، قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان في ١١ تشرين الأول/أكتوبر بتعليق مشاركتها في حكومة الوحدة الوطنية، معلنة أن عودتها مشروطة بإحراز تقدم في قائمة من المسائل موضع الاهتمام ومتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وعند إعداد هذا التقرير، كان الطرفان يشتركان في إجراء مشاورات سياسية مباشرة على أرفع مستوى في محاولة لكسر الجمود ولكن النتيجة النهائية ما زالت قيد النظر.

الأمن

٤ - في حين ظلت الحالة الأمنية العامة في منطقة عمليات بعثة الأمم المتحدة في السودان تتسم بالهدوء عموما، و لم يبلّغ عن أي حوادث رئيسية، فقد كانت هناك علامات على عدم الاستقرار. ففي جنوب السودان أبلغ عن وقوع حوادث عنف متفرقة بين الطوائف الإثنية في ولايتي شرق الاستوائية وواراب وفي جونقلي، حيث أفيد أن الاشتباكات بين المقاتلين المورلي والنوير خلّفت ما يربو على ٨٠ قتيلا. وكانت معظم هذه الحوادث ذات صلة بسرقة الماشية والمنازعات الخاصة و/أو أفعال غير منضبطة قام بها جنود متذمرون.

٥ - وفي ٧ أيلول/سبتمبر، حاصرت القوات المسلحة السودانية قوات الدفاع الشعبية السابقة التابعة لقبيلة المسيرية التي انحازت إلى جيش التحرير الشعبي السوداني في مدينة المُجلد، جنوب كردفان. وخفّف من تصعيد التوتر التدخل السريع للجنة السياسية لوقف إطلاق النار، التي أصدرت في ٨ أيلول/سبتمبر قرارا بإعطاء العناصر المنحازة لجيش التحرير الشعبي السوداني في المُجلد مهلة سبعة أيام للانسحاب إلى الجنوب، واشترطت أن يتحركوا دون أن يحملوا أسلحتهم، وأن يرتدوا ملابس مدنية وبعد الحصول على إذن مسبق من القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني. وانطبق نفس القرار على مجموعة أخرى منحازة لجيش التحرير الشعبي السوداني مكونة من أفراد قوات دفاع شعبية سابقة في أبو مطارق (جنوب دارفور). وبغية التمكن من مراقبة تنفيذ هذا القرار والتحقق منه، اتفق الطرفان على أن يرفعوا مؤقتا القيود المفروضة على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في السودان في القطاع السادس، أبيي. ولكن جيش التحرير الشعبي السوداني لم يلتزم بالمهلة الزمنية التي حددتها اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار بسبعة أيام، وأبلغ جيش التحرير الشعبي السوداني اللجنة بأنه من المتعذر انتقال هذه العناصر حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، نظرا للقيود اللوجستية وموسم الأمطار.

٦ - و لم يحدث أي تقدم آخر ذو شأن في نشر القوات المسلحة للطرفين منذ تقديم تقريري المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس. وعملا باتفاق السلام الشامل، كان من المطلوب أن تنجز القوات المسلحة السودانية إعادة انتشار قواتها شمالي حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦

بحلول ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٧. ولم تنجز هذه العملية بعد. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كانت قد جرت إعادة نشر ٧٩,٨ في المائة من مجموع القوات السودانية المسلحة التي تفوق ٠٠٠ ٤٦ فرد، ومن بين هؤلاء جرى ''التسريح الطوعي'' لـ ١١,٧ في المائة من الجنود الذين ما فتئ جيش التحرير الشعبي السوداني يعتبرهم جنودا عاملين في القوات المسلحة السودانية. وبموجب قرار صادر في تموز/يوليه عن اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار، وافقت القوات المسلحة السودانية على استكمال سداد المدفوعات النهائية للأفراد ''الذين سرِّحوا طوعا'' بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وبعدها سيقبل جيش التحرير الشعبي السوداني أنه جرت إعادة نشرهم. وتعترف القوات المسلحة السودانية أن قرابة ٦٠٠ ٣ فرد من قواتها ما زالوا في جنوب السودان، ولكنها تزعم أن هذه القوات لازمة لحماية آبار النفط إلى أن يجري النشر الكامل للوحدات المتكاملة المشتركة. وفي هذه الأثناء، جرت إعادة نشر ٧,٧ في المائة من قوات جيش التحرير الشعبي السوداني وعددها نحو ٠٠٠ ٥٩ فرد جنوب حدود عام ١٩٥٦ التقريبية. وعملا باتفاق السلام الشامل، من المقرر أن ينجز جيش التحرير الشعبي السوداني إعادة الانتشار في غضون ستة أشهر من التشكيل الكامل للوحدات المتكاملة المشتركة، وهو الأمر الذي لم يتحقق بعد. وتوقفت أرتال جيش التحرير الشعبي السوداني مؤقتا عن إعادة الانتشار لتسيير الرصد والتحقق السليمين، نظرا لأن كثيرا من القوات قد تحركت دون إخطار مسبق. وأشارت القوات المسلحة السودانية، في الوقت نفسه، إلى اعتراضها على إعادة نشر قوات جيش التحرير الشعبي السوداني إلى مناطق التجمع التي تعتقد أنها تقع شمالي حدود عام ١٩٥٦. وقد أحيلت هذه المسائل إلى اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار كي تنظر فيها.

٧ - وقد تحققت الأفرقة العسكرية المشتركة من أن قوام الوحدات المتكاملة المشتركة التي جرى حشدها قد ازداد زيادة طفيفة فبلغ ٨١ في المائة من الملاك المتوخى وهو ٠٠٠ ٣٩ فرد من أفراد الوحدات المتكاملة المشتركة. وفي ١١ أيلول/سبتمبر، وافق جيش التحرير الشعبي السوداني والقوات المسلحة السودانية على تسليم مسؤوليات الأمن في منشأة النفط بترودار في أدار، أعالي النيل، إلى الوحدات المتكاملة المشتركة المحلية التي تراقبها بعثة الأمم المتحدة في السودان. ولكن تشكيل وتدريب ونشر الوحدات المتكاملة المشتركة ما زال عموما متأخرا كثيرا عن الموعد المحدد. والقيادة والسيطرة المشتركة غير فعالة إلى حد كبير، فعناصر القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني التابعة للوحدات المتكاملة المشتركة تقدم كل منها تقاريرها إلى قياداتها بدلا من اتباع التسلسل القيادي للوحدات المتكاملة المشتركة.

٨ - وقد أحرز الطرفان تقدما في إدماج الجماعات المسلحة الأخرى المنحازة لهما في تشكيلاتهما الرسمية. وفي حين أعلن جيش التحرير الشعبي السوداني أنه جرى إدماج الجماعات المسلحة الأخرى المنحازة كلها بالكامل، فإن لجنة التعاون مع الجماعات المسلحة الأخرى تقيّم حاليا مزاعم القوات المسلحة السودانية بعدم وجود أي جماعات مسلحة أخرى منحازة لها في جنوب السودان.

الجوانب السياسية

٩ - وفقا لما أشير إليه أعلاه، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تزايد توتر العلاقات السياسية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وفيما استمر الطرفان في التأكيد على التزامهما باتفاق السلام الشامل، فإن الاختلافات بشأن المسائل المتعلقة بالتنفيذ ازداد حدة، كما ازداد تزعزع الثقة بينهما.

١٠ - وخلال زيارتي التي قمت بها إلى السودان في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر، عقدتُ سلسلة من الاجتماعات في الخرطوم وسافرتُ إلى جوبا في جنوب السودان، وإلى دارفور أيضا. وخلال اجتماعاتي مع الرئيس عمر البشير والنائب الأول لرئيس الجمهورية، سلفا كير مايارديت، شدد كل منهما على التزامه بتنفيذ اتفاق السلام الشامل على نحو كامل وفوري، بما في ذلك إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة. بيد أن كلا الطرفين أعربا أيضا عن قلقهما إزاء جوانب مختلفة من عملية السلام. كما شدد كبار المسؤولين في حزب المؤتمر الوطني على ضرورة أن تفي الجهات المانحة بما التزمت بتقديمه من دعم مالي لعملية السلام، وأن تؤدي الحركة الشعبية لتحرير السودان دورها كاملا كشريك في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ورأت الحركة الشعبية لتحرير السودان، من جانبها، أن حزب المؤتمر الوطني يؤخر عملية التنفيذ في مجالات أساسية، ألا وهي إعادة انتشار القوات، وتسوية مسألة أبيي، وترسيم حدود عام ١٩٥٦، وتوخي الشفافية في تقاسم إيرادات النفط. وقمتُ بحثّ الطرفين على مواصلة العمل بجد لحل المسائل المعلقة المختلف عليها، وعلى إبداء المرونة اللازمة لإبقاء عملية السلام في مسارها السليم.

١١ - واستمرت المشاورات بين الطرفين بشأن هذه المسائل خلال جزء كبير من الفترة المشمولة بالتقرير، وظلت مسألة أبيي تتصدر قائمة المسائل الواردة في جدول الأعمال. وبالرغم من أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان عقدا عددا من الاجتماعات السياسية المشتركة الرفيعة المستوى، فلم يحرز أي تقدم ملموس، ولم تحدد بعد حدود الإدارة المدنية المؤقتة المقترحة لأبيي. وقد أنشأ الطرفان فريقا مكونا من ١٤ عضوا

للنظر في مسألة الحدود الشمالية لأبيي باستخدام وثائق مرجعية من عام ١٩٧٤، واستقاء وجهات نظر المجتمعات المحلية.

١٢ - وفي تلك الأثناء، قدمت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود والمسؤولة عن ترسيم الحدود بين شمال السودان وجنوبه إحاطة إلى الرئاسة عن عملها في أيلول/سبتمبر. وأوعزت الرئاسة إلى الوكالات الأمنية في جميع الولايات الحدودية بتقديم الدعم الكامل إلى اللجنة فيما تقوم به من عمل. وبدأت لجنة الحدود التخطيط لعقد حلقة عمل دولية عن عملية ترسيم الحدود، بدعم من الأمم المتحدة وجهات مانحة. ومن المنتظر الآن أن يصدر تقريرها النهائي في مطلع عام ٢٠٠٨.

١٣ - وخلال شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، أبدت الجبهة الشعبية لتحرير السودان اعتراضات متزايدة الحدة على بطء وتيرة التقدم في عدد من المسائل، وبخاصة إعادة الانتشار وتقاسم إيرادات النفط والأعمال التحضيرية لعملية تعداد السكان والانتخابات. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، افتتح سلفا كير مايارديت، رئيس حكومة جنوب السودان، الجمعية التشريعية لجنوب السودان، وألقى كلمة حذر فيها من خطر العودة إلى النزاع إذا لم يحرز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر، دعت حكومة جنوب السودان لجنة حدود أبيي الى تقديم إحاطة أمام مجموعة كبيرة من مسؤولي جنوب السودان بشأن المنهجية التي اتبعتها اللجنة في تقريرها الأول، الذي قوبل ما ورد فيه من استنتاجات بالرفض من حزب المؤتمر الوطني في آذار/مارس ٢٠٠٦. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، كشفت حكومة جنوب السودان عن خريطة لأراضي جنوب السودان تم رسمها بالاستناد إلى توصيات استشاري دولي، وتتضمن رسما مؤقتا لحدود عام ١٩٥٦. ولاقت هذه التحركات الانتقاد من جانب مسؤولي حزب المؤتمر الوطني باعتبارها تحركات من جانب واحد.

١٤ - واستمرت الأعمال التحضيرية لتعداد السكان الوطني المقرر إجراؤه في الفترة من ٤ إلى ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٨، لكنها أثارت اختلافات في الآراء. وغطت الخرائط المرسومة لأغراض التعداد، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان وشركاء الأمم المتحدة، نسبة ٦٦ في المائة من جنوب السودان، وكان من المتوقع أن ينتهي رسمها بحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر. بيد أن انعدام الأمن والفيضانات أعاقا عملية رسم الخرائط، كما أن التمويل ما زال يشكل عائقا هاما. وأدى تأخر حكومة الوحدة الوطنية في دفع مبلغ ٣٠ مليون دولار للفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر إلى إرجاء الأنشطة وإلى تعريض الأعمال التحضيرية عموما للخطر. وعادت الاختلافات بشأن التعداد لتطفو إلى السطح، وانقسم الطرفان بشأن إدراج أسئلة عن الانتماء الإثني والدين.

١٥ - وأسهم الجمود المستمر في معالجة هذه المسائل في تدهور العلاقات بين الطرفين، وترافق ذلك بحالات توتر محلية إثر مداهمة الشرطة لمكاتب الحركة الشعبية لتحرير السودان بالخرطوم في منتصف أيلول/سبتمبر، في إطار عملية بحث عن أسلحة غير مشروعة جرت على نطاق المدينة. وكانت ردة فعل الحركة الشعبية لتحرير السودان غاضبة، ولم تخف حدة التوتر إلا بعد اعتذار كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطني عن الحادث.

١٦ - وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، وإثر اجتماع للمكتب السياسي المؤقت دام أسبوعا، أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان عن سحب الوزراء ووزراء الدولة ومستشاري الرئاسة التابعين لها من حكومة الوحدة الوطنية. وتعليلا لهذا القرار، أشار الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، باغان أموم، إلى انعدام إجراءات التقدم في مسائل أبيي، وترسيم الحدود، وإعادة الانتشار، والشفافية في إيرادات النفط، والأعمال التحضيرية لتعداد السكان والانتخابات، كما أشار إلى أن الوزراء لن يستأنفوا مشاركتهم في حكومة الوحدة الوطنية إلا بعد تسوية هذه المسائل. كما أوضحت الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حزب المؤتمر الوطني تعدى على سلطات سلفا كير مايارديت، النائب الأول لرئيس الجمهورية، الموكلة إليه بموجب الدستور، إذ لم يستشره بشأن قرارات أساسية ولم يوافق على التعديل الوزاري الذي أوصى به والذي شمل وزراء من الحركة الشعبية لتحرير السودان.

١٧ - وردا على تحرك الحركة الشعبية لتحرير السودان، أوضح حزب المؤتمر الوطني للصحافة بأنه ليس هناك ما يبرر تعليق عضوية الوزراء، نظرا لوجود آليات مشتركة وضعت لمعالجة المسائل العالقة المتصلة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. كما نشر حزب المؤتمر الوطني عدة وثائق تبين أن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحكومة جنوب السودان خرقا بدورهما اتفاق السلام الشامل وأخّرا تنفيذه، بوسائل منها تجاوز السلطات الموكلة إلى حكومة جنوب السودان وتأخير إعادة انتشار القوات.

١٨ - وعلى الجانب الإيجابي، سارع الطرفان إلى إجراء محادثات سياسية رفيعة المستوى لمعالجة الأزمة. وعند إعداد هذا التقرير، ما يزال وفدا حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان يجريان مفاوضات مكثفة، فيما عرضت الأمم المتحدة دعمها عند الحاجة.

١٩ - وفي تلك الأثناء، مددت الجمعية الوطنية عطلتها الصيفية حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر مع حلول شهر رمضان المبارك وعطلة عيد الفطر. وينتظر الجمعية جدول أعمال تشريعي مكثف يخصص معظمه للإعداد للانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٩. وفيما تواصل المفوضية الوطنية لمراجعة الدستور مشاوراتها بشأن مشروع قانون الانتخابات، ما زالت

الاختلافات قائمة على ما يبدو بشأن شكل نظام الانتخابات وعدد المقاعد في الجمعية الوطنية والجمعية التشريعية لجنوب السودان. ورهنا بنظام الانتخابات الذي سيؤخذ به قد ترتبط المقاعد بالدوائر الانتخابية دون الوطنية التي لم ترسم حدودها بعد.

٢٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت لجان اتفاق السلام الشامل الأخرى عملها للتوصل إلى اتفاق بشأن خطط العمل المستقبلي. واجتمعت مفوضية حماية حقوق غير المسلمين بالعاصمة الوطنية في ٣٠ آب/أغسطس، وأقرت خطط عمل اللجان الفرعية، بما فيها اللجنة الفرعية المعنية بالتربية الدينية. كما اجتمعت لجنة الخدمة المدنية الوطنية للمرة الأولى في ٢٢ آب/أغسطس، وهي تعكف حاليا على وضع آليات لتنفيذ بند اتفاق السلام الشامل الذي يقضي بتخصيص نسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٣٠ في المائة من وظائف الخدمة المدنية للجنوبيين.

٢١ - وواصلت حكومة جنوب السودان إعادة تنظيم مؤسساتها وتعزيز قدرتها. وعادت الجمعية التشريعية لجنوب السودان إلى الانعقاد في دورتها الرابعة في ١٠ أيلول/سبتمبر، وكان أمامها جدول أعمال تشريعي مكثف يركز على تحقيق سيادة القانون وإنشاء السجون. وبدعم من بعثة الأمم المتحدة في السودان ووكالات الأمم المتحدة، عملت الوزارات المختصة على وضع ميزانياتها لثلاث سنوات، والتي تهدف إلى كفالة الشفافية والمساءلة في ميدان الإنفاق المالي. واجتمع المجلس الوطني المؤقت الثالث للحركة الشعبية لتحرير السودان في ١٨ و ١٩ آب/أغسطس، واستعرض ما أحرز من تقدم في تحويل الحركة الشعبية من حركة تحرير إلى حزب سياسي.

٢٢ - وبذلت الهيئات التشريعية في عدة ولايات جهودا ملموسة لمعالجة قضايا الفساد ومحاسبة المسؤولين. وتجدر الإشارة إلى أن ولاية أعالي النيل شهدت تعاونا جيدا بين حكومة الولاية التي يقودها حزب المؤتمر الوطني ومجلس الولاية الذي تسيطر عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي ولايتي وسط الاستوائية وشرق الاستوائية، تم إنشاء وحدات إدارية جديدة (يطلق عليها اسم بايام، أي مقاطعة) في محاولة لتحسين دمج القواعد الشعبية وتقديم الخدمات. بيد أن وتيرة إدماج إدارة الحركة الشعبية لتحرير السودان التي تعود إلى زمن الحرب ضمن الخدمة المدنية الجديدة ما تزال بطيئة. وعلاوة على ذلك، فإن العديد من الإداريين المحلين ما زالوا لا يتلقون رواتبهم على نحو منتظم.

٢٣ - وفي ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، اتخذ الحكام القادمون حديثا خطوات لإنشاء إداراتهم. وعلى العموم فإن عملية نقل السلطة من حزب المؤتمر الوطني إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية النيل الأزرق، ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان إلى

حزب المؤتمر الوطني في جنوب كردفان تمت بوسائل سلمية. وفيما استمر الوضع مستقرا على العموم في منطقة جبال النوبة، وهي جزء من ولاية جنوب كردفان، فإن انعدام الأمن في الجزء الغربي من الولاية، المتاخم لجنوب دارفور، قد أثار القلق. وفي ولاية النيل الأزرق، أعلن الحاكم، مالك أغار، (الحركة الشعبية لتحرير السودان) رسميا في ٢٣ أيلول/سبتمبر، إنشاء محلية ''التضامن'' التي صممها سلفه المنتمي إلى حزب المؤتمر الوطني. وكان الاقتراح قد لاقى معارضة شديدة من الحركة الشعبية لتحرير السودان التي اعتبرته قائما على دوافع سياسية. وتواجه الإدارتان الجديدتان في كل من الولايتين مهمة المضي قدما في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، وتحقيق تطلعات السكان إلى جني فوائد السلام المتمثلة في الاستقرار والخدمات الاجتماعية الأساسية والتنمية الاقتصادية.

٢٤ - وواصل الطرفان التعاون في مجال تقاسم إيرادات النفط خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت اللجنة الفنية المشتركة لتقاسم إيرادات النفط، التي تشارك فيها حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، آخر تقاريرها عن التحويلات إلى حكومة جنوب السودان وعلى مستوى الولايات، بما في ذلك حسابات مفصلة تستند إلى إنتاج النفط من كل قطعة تجارية. ووفقا لما ورد في التقرير، وصلت حصة حكومة جنوب السودان من إيرادات النفط للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى ٨١٠ ملايين دولار، مما أسفر عن تحويلات فعلية إلى حكومة جنوب السودان (بعد الاقتطاعات الإدارية والضريبية) قيمتها ٧٧٨ مليون دولار. وفي الفترة نفسها، تم إجراء تحويلات إلى الولايات المنتجة للنفط في السودان، التي يحق لها الحصول على نسبة ٢ في المائة من إيرادات النفط المنتج محليا بموجب اتفاق السلام الشامل. وأشير إلى أن مجموع التحويلات الفعلية على صعيد الولايات للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس بلغ ٥٢,٥٥ مليون دولار، وحصلت ولاية الوحدة على ٢٤,٧ مليون دولار منها، وحصلت ولاية أعالي النيل على ١٠ ملايين دولار، وولاية جنوب كردفان على ١٧,٨ مليون دولار. بيد أن أعضاء في الحركة الشعبية لتحرير السودان ما زالوا يشكون من انعدام الشفافية في رصد إيرادات النفط وحسابها.

ثالثا - تنفيذ عمليات السلام الأخرى في السودان

٢٥ - لا يزال تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا يحتل مركز الصدارة في عملية إحلال السلام الدائم في السودان. لذا، فإن عدم إحراز تقدم في تنفيذ هذا الاتفاق قد يؤثر تأثيرا سلبيا على جهود السلام الأخرى في البلد، بما في ذلك على الحالة في دارفور وفي شرق السودان.

٢٦ - وما زالت الحالة الأمنية تتدهور في دارفور، حيث جرى قتال عنيف بين القوات الحكومية وفصائل المتمردين وجرت أيضا اشتباكات بين مجموعات المتمردين وأعمال عنف بين القبائل، فضلا عن تواصل أعمال اللصوصية. وأدّى انعدام الأمن إلى تدهور الحالة الأمنية المتردية أصلا وزاد من إعاقة عمل الوكالات الإنسانية.

٢٧ - وفي تطور مُقلق للغاية، شنت عناصر مسلحة مجهولة الهوية هجوما واسع النطاق على موقع المجموعة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بحسكنيته، جنوب دارفور، يومي ٢٩ و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقُتل في هذا الهجوم عشرة أفراد تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي وجرح ثمانية آخرين، في حين لا يزال أحد أفرادها مفقودا. ونهب المهاجمون أيضا ١٦ مركبة وكمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة.

٢٨ - على الجبهة السياسية في دارفور، استمرت الأعمال التحضيرية لمحادثات السلام المعتزم أن تبدأ في الجماهيرية العربية الليبية في يوم ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وأجرت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مشاورات مع الشركاء الإقليميين (إريتريا وتشاد والجماهيرية العربية الليبية ومصر) في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر بشأن المسألتين الرئيسيتين المتمثلتين في المشاركة والتمثيل في المحادثات، واتُفق على أن تبدأ هذه المحادثات بتعهد جميع الأطراف بوقف الأعمال القتالية، وأن يلي ذلك جلسة تُبحث فيها الترتيبات الأمنية. وفي هذه الأثناء، نظمت الحركة الشعبية لتحرير السودان اجتماعا للحركات غير الموقعة على الاتفاق في الفترة من ١٥ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر للمساعدة على إعدادها للمشاركة في المفاوضات المرتقبة، وكان من المعتزم أن تجتمع حركات المتمردين في الجماهيرية العربية الليبية لإجراء محادثات تمهيدية في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٩ - وفي هذه الأثناء، واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم المساعدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في سياق مجموعات تدابير الدعم، بينما كانت المنظمتان تعززان الأعمال التحضيرية لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

٣٠ - وبعد أشهر من الجمود، تسارعت وتيرة تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير على إثر عودة زعماء الجبهة الشرقية إلى الخرطوم في ٢٧ آب/أغسطس. وقد تقلد ثلاثة من ممثلي الجبهة الشرقية مناصبهم الجديدة في حكومة الوحدة الوطنية وأدوا اليمين في ٢٨ آب/أغسطس، وسيشغل ثمانية آخرون مقاعدهم في الجمعية الوطنية عند انعقادها من جديد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وتولى أيضا ممثلون آخرون عن الجبهة الشرقية مناصب في حكومات الولايات الشرقية الثلاث، بما فيها منصبا نائب حاكم الولاية في القضارف وكسلا. وجُمّدت الأموال المخصصة لتنمية شرق السودان

التي وُعد بها بموجب الاتفاق، وذلك بانتظار قرارات الجبهة الشرقية المتعلقة بتحديد أولويات إنفاقها. وتواصل لجنة مشتركة عليا يرئسها نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان طه، رصد تنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، بما في ذلك خطط إدماج مقاتلي الجبهة الشرقية السابقين في القوات المسلحة السودانية وقوة الشرطة الوطنية. بيد أنّ القلق لا يزال قائما بشأن مدى مساندة القواعد الشعبية للاتفاق.

٣١ - وقد توقفت المحادثات حاليا بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا لتمكين كل من الطرفين من استشارة أصحاب المصلحة المعنيين. وكردّ فعل على انتقال مقاتلي جيش الرب للمقاومة إلى منطقة غارامبا بارك في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأشهر الأخيرة، أعلنت أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في ٩ أيلول/سبتمبر، أنهما اتفقتا على طرد جيش الرب للمقاومة من المنطقة إذا لم يتم التوصل إلى السلام في غضون ٩٠ يوما. وحمل هذا الإعلان جيش الرب للمقاومة على التهديد بارتكاب هجمات في شمال أوغندا. ويواصل مبعوثي الخاص إلى المناطق المتضررة من عمليات جيش الرب للمقاومة، يواكيم شيسانو، العمل عن كثب مع وسطاء تابعين لحكومة جنوب السودان ومع الحكومات الإقليمية للمساعدة على إبقاء عملية السلام بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في مسارها الصحيح. وفي تطور إيجابي، توجّه وفد من جيش الرب للمقاومة إلى كمبالا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، في زيارة هي الأولى من نوعها يقوم بها إلى العاصمة الأوغندية ممثلو الجيش المذكور منذ بدأت المجموعة تمردها عام ١٩٨٧.

رابعا - تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان

الدعم السياسي والمصالحة

٣٢ - لا يزال تنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذا كاملا يقتضي دعما سياسيا مركزا على أرفع المستويات. واتضح ذلك أكثر ما اتضح في الأزمة التي عصفت بحكومة الوحدة الوطنية مؤخرا. وخلال زيارتي إلى السودان، وبالاتصال بكلا الطرفين في الأسابيع الأخيرة، قمنا أنا وممثلي الخاص بالنيابة بحثّ الطرفين على مواصلة تنفيذ الاتفاق، وبالتشديد على استعداد الأمم المتحدة لتقديم المزيد من المساعدة من أجل تسوية المسائل الشائكة.

٣٣ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان التحاور مع السياسيين المحليين وغيرهم في الترويج لاتفاق السلام الشامل ونزع فتيل التوترات التي قد تنشأ. وتطرح ''المناطق الانتقالية'' في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق تحديات خاصة، نظرا للاختلافات بين أطراف اتفاق السلام الشامل وعدم إحراز تقدم صوب التوصل إلى حل. وقد سعت البعثة إلى التحاور مع الحاكمين الجديدين لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق وتشجيع العملية.

وفي هذه الأثناء، وبينما كانت اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود تعمل على إنجاز تقريرها عن مسألة حدود عام ١٩٥٦ الشديدة الأهمية، سافر خبراء ترسيم الحدود التابعون للأمم المتحدة إلى السودان لإسداء المشورة والاتفاق على خطط من أجل تقديم المزيد من المساعدة الفنية إلى اللجنة.

٣٤ - ومع تزايد عدد ضحايا الصدامات القبلية في جنوب السودان، قدّمت بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم اللوجستي إلى حكومة جنوب السودان في جهودها المبذولة لنزع السلاح في ولايات واراب والبحيرات وجونقلي ووضع حد لأعمال العنف العرقي فيها. وأعدّت لجنة الشؤون الأمنية لجنوب السودان منذ ذلك الحين استراتيجية إقليمية لتحديد السلاح وحماية المدنيين. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في السودان برصد الحالة عن كثب، وقد شكلت فريقا استشاريا معنيا بالسياسات لشؤون النزاع والمصالحة من أجل الاستجابة للحالات الصعبة في جميع القطاعات بشكل متسق.

الانتشار العسكري والأنشطة العسكرية

٣٥ - في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، كان قد نُشر ٩٧ في المائة من الأفراد العسكريين المأذون بهم لبعثة الأمم المتحدة في السودان (٤٠٢ ٩ فرد من أصل ٧٠٦ ٩ أفراد) في المنطقة التي تنفذ فيها البعثة مهمتها، بمن فيهم ٥٨٤ مراقبا عسكريا و ٢٨٢ ضابطا للأركان و ٥٣٦ ٨ فردا.

٣٦ - وواصل العنصر العسكري تيسير تنفيذ البروتوكول الأمني عبر هياكل وقف إطلاق النار المعتمدة في كل من مقر القطاع ومقر القوة. وواصلت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، التي يرأسها قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في السودان، عقد اجتماعاتها نصف الشهرية، إذ عقدت في ٢٨ آب/أغسطس اجتماعها الستين الذي يشكل منعطفا هاما. وظل انعقاد هذه الهيئة المنتظم، باعتبارها منتدى للحوار وبناء الثقة بين قوات الطرفين المسلحة، يُسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وتناولت اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار عددا من المسائل الأساسية، بما فيها إعادة نشر القوات والتحقق من الوحدات المتكاملة المشتركة وإدراج الجماعات المسلحة الأخرى في القوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني.

٣٧ - ولم تقتصر العوامل التي حدّت من أنشطة الرصد والتحقق على الأحوال الرديئة للطرق خلال فصل الأمطار فقط، بل تعدّتها لتشمل القيود التي فرضها الطرفان في القطاع ٦ (أبيي). ويؤمل أن يسفر قرار اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار برفع هذه القيود

لمدة شهر واحد لتيسير رصد تحركات ''قوات دياب'' التابعة لجيش التحرير الشعبي السوداني جنوب حدود عام ١٩٥٦ عن نتائج إيجابية.

٣٨ - واضطلع العنصر العسكري التابع للبعثة أيضا بأنشطة إنسانية دعما للمجتمعات المحلية، ومن بينها تحسين حالة المدارس، وتزويد المدنيين بخدمات الإجلاء الطبي والرعاية الطبية؛ وشق الطرق وتحسينها، وإزالة الذخائر غير المنفجرة، ورعاية ومعالجة الماشية التي تشكل أحد العناصر الحيوية للاقتصاد المحلي.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٩ - اجتمع المجلس الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمرة الثالثة في ٢٢ آب/أغسطس، وأدّى هذا الاجتماع إلى الإقرار المؤقت لخطة استراتيجية وطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في السودان. بيد أنّ هذه الخطة لم تحظ بعد بالموافقة النهائية، ولا تزال الخلافات قائمة بين الطرفين بشأن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المناطق الانتقالية وبشأن فئات المستفيدين من هذا البرنامج ومعايير أهليتهم وأعدادهم التقديرية. وما برح استبعاد الأمم المتحدة والجهات المانحة من المجلس الوطني لتنسيق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يعيق الحوار بشأن سياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويؤخر إلى حد كبير عمليات صنع القرار الأساسية بشأن تنفيذ البرنامج في شمال السودان وجنوبه على حد سواء.

٤٠ - وقامت حكومة جنوب السودان كبرهان، جدير بالترحيب به، على التزامها بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بتمويل تسجيل نحو ٠٠٠ ٢٥ مرشح اختارهم جيش التحرير الشعبي السوداني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عام ٢٠٠٧. ووفرت بعثة الأمم المتحدة في السودان الدعم الفني واللوجستي لمؤسسات جنوب السودان المعنية بالأمر. إضافة إلى ذلك، سُجّل في ولاية النيل الأزرق ٢٢٧ طفلا مرتبطا بالقوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني والجماعات المسلحة الأخرى. وأسهم التقدّم المحرز في جهود التسجيل في تنشيط عملية التخطيط في جنوب السودان. بيد أنّ قيادة حكومة جنوب السودان لم توافق بعد على عدد المرشحين الإجمالي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعلى القوام المستهدف لجيش التحرير الشعبي السوداني. ولا يزال تحديد العدد الصحيح لأفراد الجيش مسألة خيار سياسي.

المساعدة الانتخابية

٤١ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان العمل مع شركاء دوليين آخرين في التخطيط لتقديم مساعدة انتخابية، وتتبع الأعمال التحضيرية للتعداد ورصد التقدم المحرز في مشروع قانون الانتخابات. وإثر الدروس المستفادة من التعداد التجريبي، اُقترح شن حملة وطنية للدعوة والإعلام على مستوى القواعد الشعبية لزيادة التوعية بالأسباب الموجبة لإجراء التعداد والمنهجيات المرافقة، وخاصة في المجتمعات المحلية المشردة داخليا. وقد تعهدت حكومة الوحدة الوطنية بالإفراج عن جميع الأموال المستحقة لإجراء التعداد بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر.

٤٢ - وقد وصلت صياغة قانون الانتخابات إلى مرحلة متقدمة، وينبغي أن يكون جاهزا لعرضه على البرلمان لدى معاودة انعقاده في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي غضون ذلك، واصلت البعثة جهودها الرامية إلى إنشاء قدرتها الانتخابية. وتم تعيين كبير موظفي شؤون الانتخابات ورئيس عمليات، في حين يجري شغل وظائف فنية أخرى في كل من مقر جنوب السودان ومقر بعثة الأمم المتحدة في السودان في الخرطوم. ومن المقرر إنشاء بعثة مشتركة تضم إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، فور إصدار قانون الانتخابات، تهدف إلى تلبية، على نطاق المنظومة، الاحتياجات المتعلقة بالتنفيذ والتمويل وبناء القدرات المرتبطة بتنفيذها، بما في ذلك إنشاء هيئة لإدارة الانتخابات وتسجيل الناخبين والاقتراع.

الشرطة

٤٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقييما استراتيجيا لأعمالها حتى الآن لتطوير جهاز شرطة جنوب السودان. وحدد التقييم الإنجازات الرئيسية التي تشمل توافقا وثيقا مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الاستراتيجي والتنفيذي؛ وإحراز تقدم كبير في مجال تسجيل أفراد جهاز الشرطة؛ وإدخال خفارة المجتمعات المحلية؛ والإفراج عن المعتقلين لأسباب غير قانونيه؛ وعقد دورات تدريبية موحدة للشرطة. وحتى الآن، تلقى ١٧ في المائة من أفراد جهاز الشرطة المسجلين تدريبا أساسيا، كما تلقت أربع وحدات من الشرطة المشكلة تدريبا متخصصا، وهي خطوة رئيسية لتحقيق الهدف الرامي إلى أن يضطلع جهاز الشرطة بمسؤولية فرض القانون والنظام بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتشمل المجالات ذات الأولوية المقبلة توسيع البرامج التدريبية، وإصدار بطاقات هوية للشرطة وتطوير قنوات القيادة والسيطرة والاتصالات في جهاز الشرطة.

٤٤ - وإثر نجاح مبادرة خفارة المجتمعات المحلية في مخيم البركة للأشخاص المشردين داخليا في الخرطوم، اتخذت مبادرات مشتركة على صعيد خفارة المجتمع المحلي في مخيميّ السلام وود البشير في منطقة أم درمان ومخيم دار السلام في جبل الأولياء. ونظمت بعثة الأمم المتحدة حلقات عمل للتدريب في مخيميّ السلام وود البشير لصالح ١٢٥ فردا. كما تكتسب خفارة المجتمعات المحلية زخما في جنوب السودان بعد تشكيل ثلاث لجان جديدة معنية بالعلاقات بين الشرطة والمجتمع في منطقتي واو وجوبا، وبذلك يصبح عدد هذه اللجان ١١ لجنة.

٤٥ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، درّبت شرطة الأمم المتحدة ٧٥٣ من أفراد الشرطة المحلية. وفي المرحلة الثانية من برنامجها التدريبي، من المقرر إجراء ٣٩ دورة تدريبية من بينها ثلاث برامج تدريب أساسية. وفي مسعى خاص، قدمت شرطة الأمم المتحدة دورات تدريبية في الشؤون الجنسانية، وحماية الأطفال والأشخاص المعرضين للخطر، كما دربت ''مثقفي الأقران'' على التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. كما قامت شرطة الأمم المتحدة بتدريب شرطة حكومة السودان في الخرطوم ورجال أمن المطارات في مجالات الطب الشرعي المتخصص، وعلم حركة المقذوفات، والتحقيق في الجرائم. وفي تطور يستحق الترحيب به، دعيت شرطة الأمم المتحدة لتحليل احتياجات التدريب في الولاية الشمالية وولاية النيل الأزرق. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت شرطة الأمم المتحدة ٦٥٧ من مستشاري الشرطة من ٤٣ بلدا، مما يشكل ٩٥ في المائة من القوام المأذون به لها.

٤٦ - ومن بين أولويات شرطة بعثة الأمم المتحدة في السودان خلال الأشهر المقبلة البدء في تدريب الشرطة الأساسي، بالاستفادة من مدربي جهاز شرطة جنوب السودان، فضلا عن تدريب ١٢٠ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة في القطاعات الجنوبية الثلاثة؛ والبدء في تسيير دوريات طوال الأسبوع وعلى مدار الساعة من وحدات الشرطة المشكلة من جهاز الشرطة؛ وزيادة عدد المواقع الليلية المشتركة؛ وزيادة إصدار بطاقات الهوية لأفراد جهاز الشرطة؛ وتقديم قنوات القيادة والسيطرة والاتصالات والإبلاغ لجهاز الشرطة؛ والبدء في إقامة مختبر حاسوبي للشرطة في جوبا؛ وإقامة مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية والأشخاص المعرضين للخطر في كل قطاع، وتبسيط عملية المشاركة في موقع واحد في مقر جهاز الشرطة. ويظل تحديد وتشجيع جهات مانحة لتمويل الاحتياجات الأساسية لجهاز الشرطة وتطوير البنية التحتية إحدى الأولويات بالنسبة لشرطة بعثة الأمم المتحدة في السودان.

حقوق الإنسان

٤٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في السودان تقديم الدعم الفني إلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان لتعزيز القدرات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تنظيم حلقات عمل حول حقوق الإنسان لضباط جهاز شرطة جنوب السودان وواضعي سياسات إنفاذ القانون. كما نشرت بعثة الأمم المتحدة في السودان سبعة كتيبات ترويجية عن معاهدات حقوق الإنسان الدولية لتوزيعها على المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء البلد. ونظمت البعثة حلقات عمل للمسؤولين الحكوميين والبرلمانيين والمجتمع المدني حول مبادئ المحاكمة العادلة، وإصلاح الأحكام القانونية الوطنية المتعلقة بالجرائم الجنسية، وعملية التصديق على اتفاقيه مناهضه التعذيب، واتفاقيه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٨ - وواصلت البعثة رصد انتهاكات حقوق الإنسان في السودان، وتلقت تقارير عن تزايد القيود المفروضة على الصحفيين. وترغب الأحزاب في أن تكفل السلطات حريتي التعبير والتجمع تماما. كما ينبغي السماح للأحزاب السياسية بأن تعمل دون قيود ومضايقات. وأود أيضا أن أحث السودان على المصادقة على اتفاقيه مناهضه التعذيب، واتفاقيه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقيه حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي وقعت عليها في وقت سابق من هذا العام. وأخيرا، سيكون من الضروري لكلا الطرفين استكمال العملية التشريعية لإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة جنوب السودان لحقوق الإنسان، امتثالا لمبادئ باريس.

سيادة القانون

٤٩ - كجزء من دعمها لتطوير نظام السجون في السودان، بدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان برنامجا للإرشاد والتدريب لضباط السجون في جنوب السودان. ويجري نشر ضباط سجون معارين في عدة ولايات في الجنوب، حيث سيعملون في موقع واحد مع ضباط السجون في جنوب السودان ويشرفون عليهم. وفي الخرطوم، قامت بعثة الأمم المتحدة في السودان بتدريب المدربين على مهارات التيسير لضباط السجون، وقدمت إحاطة شاملة عن اتفاق السلام الشامل لكبار موظفي السجون. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، أنشئت لجنة لتطوير السجون تتألف من المدير العام لمصلحة السجون الوطنية، وتسعة من كبار ضباط السجون، وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستراقب اللجنة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بإصلاح الإصلاحيات الواردة في مذكرة التفاهم المؤرخة في أيار/مايو ٢٠٠٧ بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٠ - وفي جنوب السودان، لا يزال عدم اليقين بشأن 'القانون الواجب التطبيق' يعيق تطوير سيادة القانون، ومما يفاقم الأمر التأخير في إصدار تشريعات جديدة. ويؤثر عدم التجانس في تطبيق التشريعات على حجم الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية، كما أن سوء البنية التحتية التي تزيدها الفيضانات في العديد من المناطق تعقيدا، تعيق إدارة العدالة وإمكانية اللجوء إلى القضاء. وتقيم الهيئة القضائية محاكم عرفية خاصة يرأسها قضاة مدربون من الهيئة القضائية في حكومة جنوب السودان لمعالجة مسألة وجود عدد كبير من الأشخاص في الحبس الاحتياطي بسبب نزاعات قبلية.

الإعلام

٥١ - وسعّت إذاعة بعثة الأمم المتحدة في السودان (إذاعة مرايا على الموجة الترددية FM) شبكتها في جنوب السودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأقيمت محطات لتقوية البث في توريت ويامبيو ومريدي في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر. والاستعدادات جارية لإقامة محطات تقوية إضافية في أويل وبانتيو وياي وبور، ولزيادة تغطية المحطات في منطقتي ملكال وواو. ومن المقرر أن تغطي إذاعة مرايا على الموجه الترددية FM بجميع المراكز السكانية الرئيسية في جنوب السودان بحلول نهاية عام ٢٠٠٧. وتم التعاقد للبث على الموجات القصيرة في المناطق الريفية ويجري حاليا اختبار الترددات.

٥٢ - وتبث إذاعة مرايا حاليا على الموجة الترددية FM سلسلة شاملة من البرامج المنتجة خصيصا لشرح اتفاق السلام الشامل وتعّد حاليا برنامجا خاصا للتعداد بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والسلطات في جنوب السودان. وتواصل إذاعة مرايا أيضا تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في بث برامج أسبوعية ورسائل إذاعية من إذاعة ولاية دارفور.

٥٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت بعثة الأمم المتحدة في السودان حلقات عمل لمدة يوم واحد لتدريب المدربين على اتفاق السلام الشامل للموظفين في الدولة وأعضاء البرلمان وزعماء وشيوخ القرى، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والطلاب. وفي جنوب السودان، تقام سبع حلقات عمل بالمتوسط شهريا تتناول التعداد، ودور بعثة الأمم المتحدة في السودان، ومبادرات المصالحة المحلية. وبالتعاون مع الجامعات في الخرطوم، بدأت بعثة الأمم المتحدة في السودان عقد حلقات عمل مماثلة للطلاب في شمال السودان.

المساعدة الإنسانية

٥٤ - أفادت العمليات الإنسانية التي جرت في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، والتي ركزت على توفير الاستجابة الفعالة للفيضانات الخطيرة، ما يقدر عدده بنحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص في جنوب السودان. وتوجد أخطر المناطق في ولايات جونقلي، والوحدة، وأعالي النيل، وشمال بحر الغزال، مع امتداد الفيضانات حاليا لتشمل ولايات واراب، وغرب بحر الغزال، والبحيرات، ووسط الاستوائية، وشرق الاستوائية، وغرب الاستوائية. وتضررت المحاصيل بشكل خطير في معظم المواقع المتأثرة بالفيضانات، في حين يواصل برنامج الأغذية العالمي توفير المساعدة الغذائية.

٥٥ - وقدم الصندوق المشترك للعمل الإنساني ٥,٧ مليون دولار، بينما ساهم الصندوق الدائر المركزي لمواجهة الطوارئ بنحو ٧,٨ مليون دولار لمواجهة الفيضانات قبل إصدار ''النداء العاجل'' في ٢٨ آب/أغسطس بقيمة ٢٠,٢ مليون دولار لتلبية الاحتياجات المتبقية. ورغم طلبات الجهات المانحة بإصدار نداء، لم ترد بعد أي تبرعات ثنائية. ومن بين الاحتياجات الأكثر إلحاحا دعم الأنشطة المتعلقة بالصحة، وانعدام الأمن الغذائي، والمياه، والمرافق الصحية من أجل التخفيف من حدة الأمراض المنقولة عن طريق المياه والناقلات الأخرى. وتعد الأمراض المنقولة أمرا خطيرا حيث إن أقل من ٤٠ في المائة من السكان يمكنهم الحصول على مياه شرب مأمونة أو مرافق صحية، وأقل من ثلث السكان يمكنهم الحصول على خدمات صحية كافية. ويسعى فريق الأمم المتحدة القطري حاليا إلى الحصول على دعم إضافي من الصندوق المشترك للعمل الإنساني من أجل تلبية الاحتياجات المتبقية التي لم يلبها ''النداء العاجل''.

٥٦ - وأعاقت الفيضانات إلى حد كبير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، حيث غُمرت العديد من الطرق وتشبعت مهابط الطائرات بالمياه. إلا أن مشاريع الهياكل الأساسية لحالات الطوارئ مكنت من توزيع ١٠٠ في المائة من المعونة الغذائية برا في عام ٢٠٠٧، مقابل ٢٠ في المائة في عام ٢٠٠٥.

حماية المدنيين

٥٧ - وواصلت البعثة رصد مشاكل الأمن المدني في سياق الصدامات القبلية في جنوب السودان، وتعزيز استجابة حسنة التوقيت من السلطات، وإنصاف الضحايا. وواصل الاقتتال العرقي إحداث تشرد محلي في المناطق الريفية. وقد تحسنت قدرة السلطات على الاستجابة للحوادث، ولا سيما في تأمين المناطق المتضررة. إلا أن البعثة واصلت تلقي بلاغات بحدوث أعمال تحرش، واغتصاب، وقتل خارج نطاق القانون على يد بعض جنود الجيش الشعبي

لتحرير السودان. وأسفر استمرار وجود القوات المسلحة السودانية وعناصر مسلحة أخرى في مناطق النفط عن تصعيد التوترات فيما بين السكان بقدر متزايد، مما يبرز الحاجة إلى نشر الوحدات المتكاملة المشتركة في هذه المنطقة سريعا.

عمليات العودة

٥٨ - انتهت فترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ المتاحة للعودة مع حلول الأمطار الغزيرة والفيضانات الشديدة عبر جانب كبير من حوض النيل. واستمرت عمليات العودة لأطول مدة ممكنة، حيث جرى الانتقال إلى تسع من الولايات العشر في جنوب السودان ومنطقتين من المناطق الانتقالية الثلاث. وقد أُنشئ برنامج تجريبي للنقل الجوي من أجل مساعدة المشردين داخليا المسافرين إلى وجهات نائية في جنوب السودان. وبلغ مجموع عدد المشردين داخليا الذين عادوا خلال عام ٢٠٠٧ إلى ديارهم ٦١٠ ٤٤ أشخاص، يمثلون ٧٠ في المائة من رقم الأمم المتحدة المستهدف لهذا العام. وفي غضون ذلك، ساعدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو ٠٠٠ ٦٦ لاجئ على العودة إلى ديارهم جوا وبرا، من خمسة بلدان مجاورة. وتأجلت عمليات انتقال أخرى حتى حلول الموسم الجاف. ولا تزال خطط استئناف عمليات العودة في الربع الأخير من العام غير مؤكدة بسبب نقص التمويل الكافي.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٥٩ - مع بداية موسم الأمطار، ركزت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة على التدريب، وتعيين اختصاصيي إزالة الألغام، وترتيب أولويات الطرق والمناطق المقرر تطهيرها في الموسم الجاف. وقدمت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة برامج للتوعية بمخاطر الألغام لما عدده ٩٩٢ ١٦٦ شخصا يعيشون في مناطق متضررة من الألغام أو يعتزمون العودة إليها. وحتى تاريخه، طهرت أفرقة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للبعثة ٠٣٢ ١ منطقة من المناطق المعرضة للخطر والبالغ عددها ٣٦٦ ٢ منطقة، وفتحت ١٣٣ ٢١ كيلومترا من الطرق.

٦٠ - كما واصل مكتب الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام دعم تطوير القدرات المؤسسية والتشغيلية الوطنية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في السودان. وفي آب/أغسطس، أقرت الحكومة أول إطار عمل استراتيجي وطني تابع لها لمساعدة الضحايا، يضع المبادئ التوجيهية لأنشطة تستهدف دعم الناجين من الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب وعائلاتهم على مدى الأعوام الخمسة المقبلة. كما ساعدت وكالات الأمم المتحدة في تنظيم حلقة العمل الوطنية الثانية لمساعدة الضحايا في السودان، بالتعاون مع المركز الوطني

للإجراءات المتعلقة بالألغام ولجنة جنوب السودان لإزالة الألغام التي لديها الآن مقر عامل في جوبا وثلاثة مكاتب تنفيذية ميدانية في يي، وملكال، وواو.

الإنعاش الاقتصادي والتعمير

٦١ - واصلت الحكومة والأمم المتحدة والبنك الدولي الإعداد للاجتماع المقبل للاتحاد المعني بالسودان، المقرر عقده في الربع الأول من عام ٢٠٠٨. وبعد التوصيات الصادرة عن الاتحاد المعني بالسودان الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٧، تعمل حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على إجراء استعراض لبعثة التقييم المشتركة، وتقييم تدفقات المعونة الخارجية. وستجمع نتائج هذا الاستعراض في تقرير مشترك وتدمج في الخطة الاستراتيجية لحكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان من أجل وضع خريطة طريق مشتركة لتنفيذ بعثة التقييم المشتركة فيما تبقى من الفترة الانتقالية ٢٠٠٨-٢٠١١. وتواصل حكومة جنوب السودان متابعة المقترح المتعلق بإنشاء نافذة ثانية للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين.

٦٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت حكومة جنوب السودان خططها القطاعية لميزانية الثلاث سنوات المتجددة. وتشارك الأمم المتحدة والشركاء بنشاط في عملية التخطيط، كما تُبذل جهود من أجل كفالة اتساق خطط الحكومة وخطط الأمم المتحدة وبرامجها.

الشؤون الجنسانية

٦٣ - أسفرت المشورة التقنية التي تقدمها البعثة لوزارة العدل من خلال وحدة مكافحة العنف ضد المرأة في دارفور عن إصدار الحكومة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إعلانا بشأن تدابير القضاء على العنف ضد المرأة. وفي الجنوب، واصلت البعثة بناء قدرات النظراء الحكوميين في مجال المساواة بين الجنسين عن طريق الدعوة إلى زيادة مشاركة المرأة في خدمات الإصلاحيات وإنشاء مكاتب معنية بالشؤون الجنسانية والأطفال في مراكز الشرطة من أجل التعامل مع الجرائم المرتكبة ضد المرأة والطفل. وفي دارفور، واصل مكتب الشؤون الجنسانية الدعوة إلى ضم ممثلات في جميع الاجتماعات الاستشارية.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٦٤ - وسعت البعثة من نطاق حملاتها المعنية ببناء القدرات والتوعية فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لتصل إلى ما مجموعه ٢ ٣١٧ من حفظة السلام وأفراد

المجتمعات المحلية بحلول نهاية أيلول/سبتمبر. وشمل ذلك تخريج ١٢٨ من موظفي البعثة وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان بصفتهم مثقفين أقران، و ٢٥٦ آخرين بصفتهم قادة أقران على صعيد المناطق. كما وسعت البعثة من نطاق ما تجريه من حملات التوعية لدعم بناء قدرات المجتمع المدني وحكومة الوحدة الوطنية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ووضعت خططا لدعم الدراسة الاستقصائية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز التي تجريها حكومة الوحدة الوطنية.

السلوك والانضباط

٦٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير، بوجه عام، انخفاضا في حالات سوء السلوك داخل البعثة. فلم يبلغ سوى عن ١٣ ادعاء بحدوث حالات سوء سلوك ثانوية، تعالجها إدارة البعثة حاليا. ولم يجر الإبلاغ عن أية مزاعم بوقوع حوادث استغلال وانتهاك جنسيين خلال هذه الفترة. وواصلت البعثة التركيز على منع سوء السلوك، ولا سيما الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث تقدم التدريب على معايير السلوك للأمم المتحدة لما عدده ٥٦٨ من موظفي البعثة الوافدين، وتشرع في خمس وحدات تدريبية لفئات مستهدفة معينة. وعُزز برنامج التوعية الذي تضطلع به البعثة بتعيين ممثل عن حكومة جنوب السودان في فرقة العمل المعنية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للبعثة.

ملاك الموظفين المدنيين

٦٦ - يوجد حاليا ٨٥١ موظفا مدنيا دوليا (من بين ما مجموعه ١١٨ ١ وظيفة)، بينما يبلغ عدد الموظفين المدنيين الوطنيين ٥٥٥ ٢ موظفا (من بين ما مجموعه ٢١٧ ٣ وظيفة). كما عينت البعثة ١٤٣ من متطوعي الأمم المتحدة الدوليين و ٤٣ من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين.

٦٧ - ومنذ تقديم تقريري السابق، عينت أشرف جيهانجير قاضي، باكستان، في منصب ممثلي الخاص الجديد للسودان. ومن المتوقع أن يتولى السيد قاضي، الذي عمل حتى الآن بصفته ممثلي الخاص للعراق، مهام منصبه الجديد في السودان يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وحتى يحين موعد وصوله، سيواصل تاييه - بروك زيريهون العمل بصفته ممثلي الخاص بالنيابة. وفي غضون ذلك، وصلت أميرة حق، بنغلاديش، إلى الخرطوم يوم ١٥ أيلول/سبتمبر لتصبح نائبة ممثلي الخاص للسودان والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في السودان.

خامسا – الجوانب المالية

٦٨ – قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٩/٦١، أن تعتمد مبلغ ٨٤٦,٣ مليون دولار للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، أي ما يعادل ٧٠,٥ مليون دولار شهريا. وإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ستقتصر تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ على المبالغ التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٦٩ – وكتدبير استثنائي، على النحو الوارد في رسالتي المؤرخة ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة (A/62/379)، يجري تمويل الدعم الكبير المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في إطار اعتمادات مجموعة الدعم الثقيل من خلال الاستخدام المؤقت لموارد البعثة لحين استعراض الجمعية العامة للميزانية المقترحة للفترة ٢٠٠٨/٢٠٠٧ للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وعند موافقة الجمعية العامة على ميزانية العملية المختلطة ستسدد العملية المختلطة النفقات التي تكبدتها بعثة الأمم المتحدة في السودان دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

٧٠ – وفي ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٢٤٩,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة الدفع حتى ذلك التاريخ لجميع عمليات حفظ السلام ٧٩٩,٣ ٢ مليون دولار. وتم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى الحكومات المساهمة بقوات للفترة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٧ و ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على التوالي.

سادسا – ملاحظات وتوصيات

٧١ – تمثل الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة تذكرة واقعية بمشاشة عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل. ففي السنتين الأخيرتين، توخى كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان الحذر في تطوير هياكل سياسية ومؤسسية من أجل المضي قدما في اتفاقهما المعقد المتعلق بتقاسم السلطة، وتقاسم الثروات والأمن المتبادل وتقرير المصير. ولكن شراكتهما أصابها الوهن جراء عدم الثقة المتبادل والتفسيرات المتباينة للاتفاق والتقدم البطيء في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وتعزيز الشراكة بين الحزب والحركة الشعبية حاسم لتنفيذ الاتفاق الذي ما زال يمثل الدعامة المحورية للسلام والاستقرار في السودان. وأثني على الطرفين لمواصلة بذل جهودهما من أجل التغلب على خلافاتهما ونزع فتيل الأزمات المحتملة من خلال الحوار، بما في ذلك اتخاذ اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار إجراءات مباشرة

لمواجهة الحالة في المُجلد في أيلول/سبتمبر والمناقشات السياسية الرفيعة المستوى لمعالجة الأزمة المتعلقة بحكومة الوحدة الوطنية التي وقعت في تشرين الأول/أكتوبر.

٧٢ - ومع هذا، ما زالت هذه أوقات عصيبة فيما يتعلق باتفاق السلام الشامل. وإخفاق الطرفين في توفير الإرادة السياسية اللازمة لتسوية خلافاتهما وإحراز تقدم بشأن المسائل المعلّقة دون مزيد من الإبطاء قد يقوض سلامة هذا الاتفاق الحاسم الذي جرى التوصل إليه بشق الأنفس. ويشكل وضع أبيي الذي لم يجر تسويته، وعدم ترسيم حدود عام ١٩٥٦، والنشر غير الكامل لقوات القوات المسلحة السودانية بجيش التحرير الشعبي السوداني مجموعة خطيرة من المسائل موضع الخلاف المستحكم والتي يحتمل أن تواصل وضع متانة الشراكة بين الحزب والحركة الشعبية على المحك. ولدى الطرفان شواغل ومصالح يمكن تفهمها، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمطالب الثقافية والسياسية للمجتمعات المحلية، فضلا عن القيمة الاستراتيجية لآبار النفط التي تتركز في منطقة حدود عام ١٩٥٦. وأحث الطرفين على تكثيف جهودهما من أجل معالجة هذه المسائل بالوسائل السلمية وعلى سبيل الاستعجال.

٧٣ - وبصفة خاصة، أهيب بالطرفين أن يسويا مسألتي الحدود وأبيي على الفور وفي إطار اتفاق السلام الشامل. وينبغي للقوات المسلحة السودانية وجيش التحرير الشعبي السوداني إنجاز عمليتي نشر القوات بشفافية تامة وعلى أساس الترتيب المتفق عليه بينهما بصون أمن حقول النفط. كما أهيب بالجانبين وضع مهل زمنية واقعية لترسيم جميع الحدود ذات الصلة ترسيما نهائيا والالتزام بها، مع الامتناع في نفس الوقت عن اتخاذ أي إجراءات قد تزيد من حدة التوترات في مناطق الحدود. وأذكّر الطرفين بأن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم التقني أو الرصد أو أي شكل آخر من أشكال الدعم عندما يحتاجا إليه ويطلباه.

٧٤ - وفي الأشهر الستة الأخيرة، أجرت البعثة تقييما استراتيجيا واستعراضا هيكليا وشرعت مع الطرفين في إنشاء آلية مشاورات رفيعة المستوى كي تناقش من خلالها الأولويات الاستراتيجية. وتعزز هاتين المبادرتين وجهة النظر القائلة بأن الاحتياجات في الفترة المقبلة التي تتراوح بين ١٨ شهرا وسنتين ستختلف عن احتياجات عام ٢٠٠٥، وأنه يجب أن تكيف البعثة أداءها تبعا لذلك. وسأبلغ في تقريري المقبل إلى مجلس الأمن عن التقدم المحرز والنتائج المتوصل إليها في هذا الصدد.

٧٥ - وقد دخلت الفترة الانتقالية، ومدتها ست سنوات، مرحلتها الثانية، التي سيصبح فيها تركيز عملية السلام ذا طابع سياسي متزايد، في حين قد يعتري الضعف بيئة الأمن على نحو متزايد. وعلاوة على ذلك، إذا أحرز الطرفان تقدما في المسائل الرئيسية المتعلقة باتفاق السلام الشامل في الأشهر القليلة المقبلة، كما تعهدوا بذلك، فقد يودون أن يطلبوا من البعثة

تقديم دعم إضافي أو المزيد من الرصد المركّز. ولذا، أوصي بأن ينظر مجلس الأمن في تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان لمدة ١٢ شهرا أخرى، حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ وأن ينظر المجلس قبل حلول ذلك الموعد في إجراء استعراض أعمّ لولاية البعثة.

٧٦ - ومع إنجاز عملية إعادة الانتشار، سيتحول التركيز العسكري إلى تلك المناطق التي تواصل فيها القوات المسلحة للطرفين الوجود؛ وهي المناطق المحيطة بحدود عام ١٩٥٦ أساسا. وللطرفين مصلحة في ضمان الرصد الشفاف لهذه المنطقة والاستفادة من الآليات المشتركة لرصد وقف إطلاق النار، التي أثبتت فعاليتها في حفظ الاستقرار وبناء الثقة. وأشجع الطرفين على الاستفادة بالكامل من المراقبين العسكريين للأمم المتحدة والأفرقة العسكرية المشتركة وضمان حريتهم الكاملة في الحركة.

٧٧ - وتمشيا مع الجدول الزمني لتنفيذ اتفاق السلام الشامل، ينبغي للطرفين، بدعم من الأمم المتحدة، زيادة جهودهما المبذولة من أجل الأعداد لتعداد السكان والانتخابات. وفي نفس الوقت، ومع توطيد حكومة جنوب السودان لدعائمها، ستقدم البعثة ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة الدعم للإدارة المدنية الحديثة العهد. وتكتسي التنمية والتعمير في جنوب السودان والمناطق الانتقالية، ولا سيما تقديم الخدمات الأساسية، أهمية حاسمة في إيجاد فوائد ملموسة للسلام تعود على السكان المتضررين من الحرب. ويحدوني الأمل في أن يساعد افتتاح النافذة الثانية للصندوق الاستئماني المتعدد المانحين والدعم المقدم من الجهات المانحة في هذه العملية من خلال ترتيب أولويات تقديم الخدمات الاجتماعية وأنشطة الإنعاش المبكرة.

٧٨ - وأثني على حكومة جنوب السودان للتقدم الذي أحرزته في إنشاء المؤسسات، لا سيما على الصعيد المركزي وعلى مستوى الولايات والمقاطعات، وزيادة تركيزها على الأخذ باللامركزية. وستواصل البعثة العمل عن كثب مع الحكومة في تعزيز اللجان والمؤسسات لضمان تمكُّن حكومة جنوب السودان من اتخاذ زمام المبادرة في عملية الإنعاش والتنمية.

٧٩ - وعمليات التأخير المستمرة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ذات القيادة الوطنية من دواعي القلق. وقد بذلت المؤسسات الوطنية للعملية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، جهودا ذات شأن لوضع استراتيجية مشتركة وتخطيط تنفيذي. بيد أن الطرفين ما زالا عازفين عن الحد من قواتهما العاملة خلال الفترة الانتقالية، كما هو متوخى في اتفاق السلام الشامل. وينبغي لأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي، بما في ذلك الأمم

المتحدة، إجراء تقييم واقعي لاحتمالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على المدى المتوسط وتركيز مواردهم بناء على ذلك، وبالتشاور مع الطرفين.

٨٠ - ومن المحتمل أن تظل الحالة الأمنية متفجرة في الأشهر القادمة. فبالإضافة إلى التحديات التي تمثلها ترتيبات الأمن الواردة في اتفاق السلام الشامل، فإن التوترات بين الطوائف في جنوب السودان وفي المناطق الانتقالية ستظل تشكل تهديدات محلية، بل ربما تزداد في الفترة المؤدية إلى الانتخابات في عام ٢٠٠٩. والأخطر من ذلك، أن منطقة عمليات البعثة معرضة لاحتمال انتشار الآثار غير المباشرة للنزاع في دارفور. والهجمات التي وقعت في أيلول/سبتمبر على ود بنده في شمال كردفان ووجود القوات المنحازة إلى جيش التحرير الشعبي السوداني في أبو مطارق في جنوب دارفور هي تذكرة بأن عملية السلام في دارفور ذات أهمية حاسمة أيضا لاستقرار اتفاق السلام الشامل. ومع نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ستتعاون العمليتان عن كثب. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان توافر الموارد الكافية للبعثتين من أجل مواجهة التحديات المشتركة.

٨١ - وتنفيذ اتفاق السلام الشامل، بالكامل ودون إبطاء، أمر محوري كي ينعم السودان بالسلام والاستقرار والازدهار. وفي حين كان للصراع في دارفور بلا شك عواقب على بقية البلد، فيجب ألاّ نغفل عن أن اتفاق السلام الشامل ما زال ذا أهمية حاسمة للسلام الدائم في جميع أنحاء السودان. وأحث الطرفين على تنفيذ جميع أحكام الاتفاق بنفس الروح التي جرى بها التفاوض عليه. ومن الواضح أن بعض المسائل الرئيسية في الاتفاق ستتطلب شجاعة وقيادة سياسية من الجانبين كليهما. ولن يؤدي تأجيل وتأخير التنفيذ إلاّ إلى تقويض القصد من الاتفاق ذاته، وهو أن يتمتع السودان بالسلام والوحدة.

٨٢ - وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لجميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في السودان، وجهود الاتحاد الأفريقي والدعم المقدم من الدول الأعضاء، بما في ذلك الجهات المانحة والبلدان المساهمة بقوات على جهودهم الدؤوبة التي يبذلونها لدعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل وإنهاء الصراع في دارفور.

المرفق

العنصر العسكري وعنصر الشرطة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧

	العنصر العسكري								الشرطة المدنية	
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية			
البلد	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الإتحاد الروسي	١٤		٢		١٢٠		١٣٦		١٠	
الأرجنتين									١١	
الأردن	١٢		١٠				٢٢		١٦	٢
أستراليا	٦		٧	٢			١٣	٢	٨	٢
إكوادور	٢٠						٢٠			
ألمانيا	٣١		٦				٣٧		٥	
إندونيسيا	١٠						١٠		٦	
أوغندا	٩	٢					٩	٢	١١	٣
أوكرانيا	٦						٦		٢٣	
إيطاليا			١				١			
باراغواي	١٠						١٠			
باكستان	٢٠		٢٨		١٥٣٤	٧	١٥٨٢	٧	٣٧	٢
البرازيل	٢٤						٢٤		٢	
بلجيكا	٥						٥			
بنغلاديش	٢٠		٣١		١٥٠٠	٤	١٥٥١	٤	٣٢	
بنن	٧						٧			
بوتسوانا	٥						٥			
البوسنة والهرسك									٢	
بولندا	٢						٢			
بوليفيا	١٦		١				١٧			
بيرو	١٧						١٧			
تايلند	١٢		٢				١٤			
تركيا			٤				٤		١٨	
جامايكا									٣	٣

البلد	العنصر العسكري									
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية		الشرطة المدنية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
جمهورية تترانيا المتحدة	١٥		٦				٢١		٢	
جمهورية كوريا	٧		١				٨			
جنوب أفريقيا			٤				٤			
الدانمرك	١٠		٥				١٥		١	
رواندا	١٥		٩		٢٥٣		٢٧٧		٢٥	
رومانيا	١٢						١٢			
زامبيا	١٣	٢	١١		٣٢٦	١٧	٣٥٠	١٩	١٥	٣
زمبابوي	١٢	٢	٣				١٥	٢	١٩	٩
ساموا									١٣	
سري لانكا	٣						٣		٢٣	١
السلفادور	٥						٥		٣	٢
السنغال			٥				٥			
السويد	٣		٣				٦		١٠	١
الصين	١٤		١١		٤٢٥	١٠	٤٥٠	١٠	٨	
غابون	٨						٨			
غامبيا			١				١		١٩	١
غانا			٣				٣		٤٠	٢
غواتيمالا	٨		١				٩			
غينيا	٩						٩			
فرنسا			١				١			
الفلبين	١٣						١٣		٥٢	١
فنلندا			١				١		٢	
فيجي	٧						٧		٤	٣
قيرغيزستان	٨						٨		٢	
كرواتيا			٥				٥			
كمبوديا	١٠		١		١٣٥		١٤٦			

البلد	العنصر العسكري									
	المراقبون		ضباط الأركان		القوات		المجموع الفرعي للقوات العسكرية		الشرطة المدنية	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
كندا	٢٠	١	٧	٢			٢٧	٣	٢	١
كينيا	٧		١١		٧٧٧	٤٣	٧٩٥	٤٣	١٨	٢
مالي	١٠						١٠			
ماليزيا	٨		٤				١٢		١١	
مصر	١٨		٢٠		٧٨١	١٥	٨١٩	١٥	٧	
ملاوي	٦		٢				٨			
المملكة المتحدة			٣				٣		١	
منغوليا	٢						٢			
موزامبيق	٣						٣			
مولدوفا	٢						٢			
ناميبيا	٧	٢					٧	٢	١	
النرويج	١٣	٢	٧	٢			٢٠	٤	٦	
نيبال	٨		٧				١٥		٥٧	١
النيجر			١				١			
نيجيريا	١١	١	٩	١			٢٠	٢	٤٨	٣
نيوزيلندا	٢		١				٣			
الهند	٢٠		٢٨		٢ ٥٧٤	٥	٢ ٦٢٢	٥	١٣	٢
هولندا	١٤		٥				١٩		١٥	-
الولايات المتحدة									١٢	١
اليمن	١٦		٤				٢٠		٣	
اليونان	٤		٢				٦			
المجمـــوع حسب نوع الجنس	٥٩٥	١٢	٢٧٤	٧	٨ ٤٢٥	١٠١	٩ ٢٩٤	١٢٠	٦٠٩	٤٥
المجموع	٦٠٧		٢٨١		٨ ٥٢٦		٩ ٤١٤		٦٥٤	

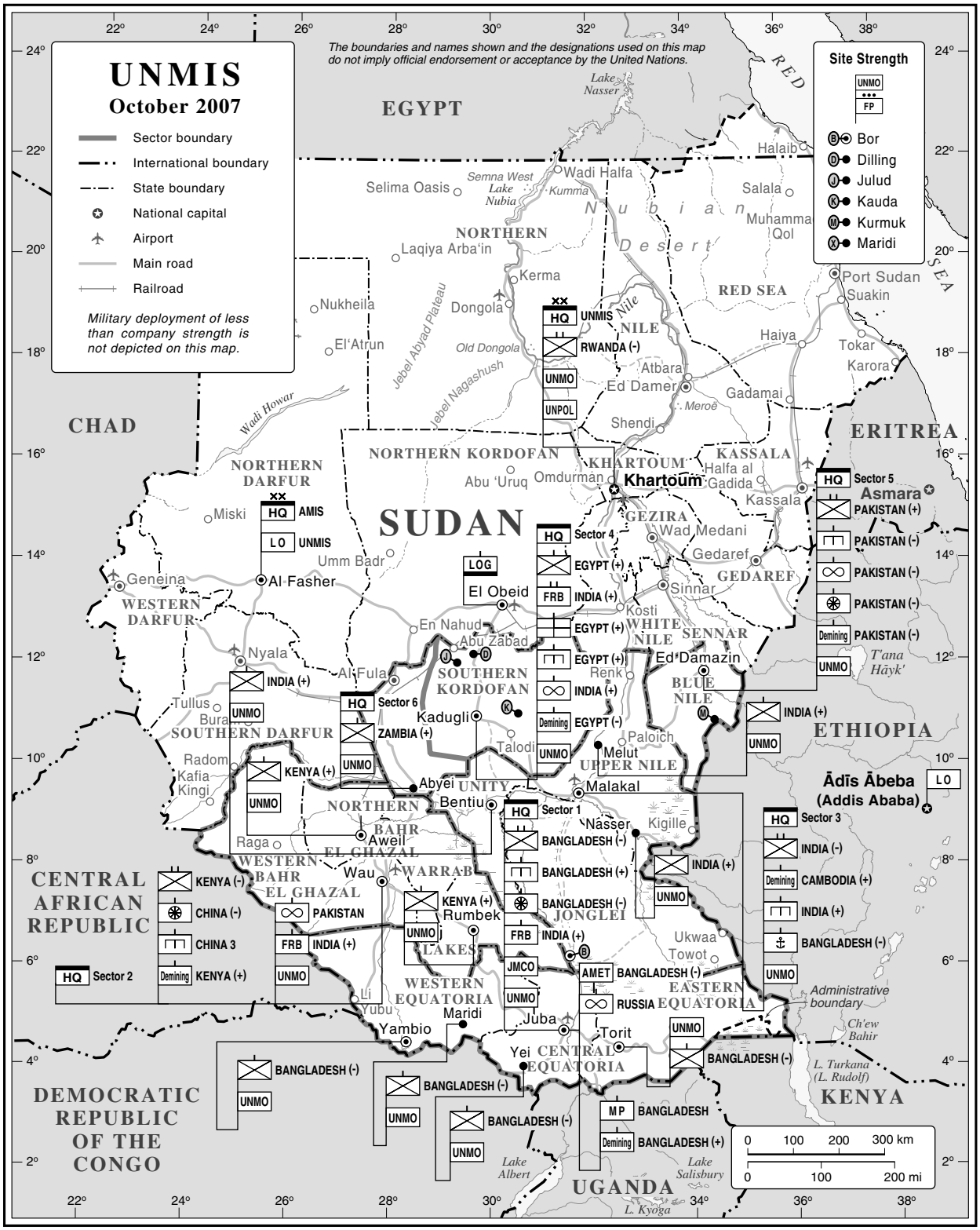

Map No. 4249 Rev. 9 UNITED NATIONS
October 2007

Department of Field Support
Cartographic Section